ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

السعودية ـ إيران... خطوة تقارب جديدة

رنا العفيف

أثبتت السياسة المنطقية الموضوعة على استراتيجيات المصالح المتبادلة، أن لا شيء مستحيلاً مع الإصرار والتحدّي لصنع المعجزات، لا سيّما على صعيد خدمة الجبهات للاستقرار المتفاوت نسبيّاً.

كيف نقرأ الانطباع الأول حول زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى طهران؟ وماذا عن مرحلة قطاف الجهود الدبلوماسية لكلا الطرفين؟ ولمصلحة من ستصبّ كلّ هذه المسارات المفتوحة في المنطقة؟

خطوة جديدة في مسار التقارب السعودي الإيراني المبني على الإحترام المتبادل، إذ أكد ابن فرحان أنّ الزيارة هي استكمال للاتفاق وأنّ العلاقات الثنائية قائمة على الاحترام المتبادل. في مقابل ذلك أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان على مناقشة مختلف أبعاد التعاون بين طهران والرياض مشدّداً على أهمية تشكيل لجنة اقتصادية مع السعودية في مختلف الملفات.

ما يعني أنّ كلّ الرهانات السابقة كانت خاطئة، وسقط رهان عرقلة الاتفاق الذي لا يروق للبعض، بل انّ مشهدية اتفاق بكين تتبلور في الاتجاه الصحيح، وبالتالي هذا التلاقي من الإيجابية في خضمّ العلاقات أو مسار العلاقات بين البلدين سوف يلقي بظلاله بتبعات على الكثير من الملفات والأزمات في المنطقة بمراحل مختلفة، وأنّ ثمار هذا التعاون ربما سيصيب في مصلحة المنطقة، بعيداً عن التدخّلات الدولية أو الخارجية.

بمعنى قد تكون المملكة العربية السعودية وطهران قد اتّخذوا رسم خارطة جديدة في

المنطقة ما لم تكن ذاتيّة، وطبعاً هذا يتمحور حول المتغيّرات المهمّة في موازين القوى في المنطقة التي ستترك أثراً إيجابيّاً على مختلف القضايا الجيوسياسية، وذلك من خلال التأكيد على منظومة الأمن الإقليمي البعيد المدى، والبعيد عن التدخّلات الأجنبية.

وهذا ما كانت تؤكّد عليه مراراً طهران في مجمل مفهوم السياسة، تزامناً مع الحلول السياسية، وهذا حتماً من مبدأ دولي تتماشى معه طهران مع علاقاتها الثنائية مع الرياض ومع أي دولة أخرى.

ولكي يكون خط الائتمان السياسي ناجحاً، يعمل البلدان على تهدئة المنطقة البعيدة عن الصراعات والتوتّرات، لأنّ المصالح الاقتصادية المشتركة في أيّ بلد تحتاج إلى الأمن والاستقرار، لا سيّما أنّ التنمية لا تتحقّق إلا بوجود عناصر التهدئة، ولا تنمية بوجود دول غير نامية تحتاج إلى استقرار، وهذا ربما المطلوب من كلا الطرفين وتحديداً السعودية التي تتّجه نحو إيجاد حلول للملفات الشائكة في المنطقة، وقد بدأت بشكل أو بآخر تتوجّه نحو تحسين العلاقات مع سورية، والاستثمارات في العراق، والسلام في اليمن، والحلول في لبنان، وهذا كله سيصبّ في مصلحة المنطقة لتتبلور نحو الازدهار.

إذاً هناك تصوّرات مشتركة بين إيران والسعودية تتعلّق بإدارة الإقليم، وهذا المشهد لم نشهده منذ عهود لنقل، وبالتالي نحن أمام تحوّلات جذرية هائلة في منطقة الشرق الأوسط تقوم على تصفير المشاكل، قد تليها مراحل متعدّدة على مستوى الملفات البينية في الشراكة الاقتصادية والمشاريع الصغيرة التي هي نتاج لنقل اتفاق بكين الذي أثمر قطافاً سياسياً يلبّي رغبات الطرفين الإيراني والسعودي عن قناعة باستمرارية التعاون في تأمين المصالح المشتركة في المنطقة.

وبالتالي دون أدنى شك هذة ليست مبادرة تكتيكية بقدر ما هي معادلات استراتيجية بعيدة المدى لحلحلة بعض المشاكل في الإقليم، ولو لم يكن البلدان متأكدان من نجاح تحقيق العلاقات الثنائية وما سينتج عنها، لما رأينا تبادلاً تجارياً يربط العلاقات هذه بتلك الملفات على الصعيد الدبلوماسي والسياسي وتبادل الزيارات في موضوع الحج كذلك، وهذا له مردود سياسي قائم ومستمر، وكذا التعاون في المجال التقني وغيرها من الاتفاقيات التي تقتصر على أهمّ معالم الدولتين الإسلاميتين، وربما هذا يحتاج مزيداً من الجهود والتعاون لتحقيق الأهداف المرجوة من أجل تحقيق مصالح العالم الإسلامي.

طبعاً كان الاتفاق على افتتاح السفارة التي هي من أهمّ اللّبنات السياسية التي وُضعت على جدول اكتمال عودة العلاقات المشتركة وتفعيل الجانب العملي الذي ستكون له نتائج إيجابية تعود بالفائدة على المنطقة بخط مواز لاستكمال الحلول والأزمات، وبالتالي نحن دخلنا مرحلة جديدة لا يمكن ربما التراجع عنها وقد تتبلور معالمها قريباً.

استعجال التطبيع.. أي نجاح للدور الأميركي الفاعل؟

شرحبيل الغريب

الجهد الأميركي الحالي في المنطقة يفسّر أنّ إدارة بايدن أعادت حساباتها من جديد تجاه ملفات المنطقة، وهو يأتي بعد الانفتاح السعودي الإيراني وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ما شكّل خطوة مفاجئة لكثير من الأطراف.

كشف موقع «أكسيوس» الأميركي أنّ إدارة

الرئيس بايدن أرسلت مبعوثها إلى الشرق الأوسط بريت ماكغورك في زيارة وصفتها بالمهمة للسعودية بهدف لقاء مسؤولين سعوديين، منهم ولي العهد محمد بن سلمان، لإقناعه بالمضي قدماً في مسار التطبيع مع «إسرائيل» وتوقيع اتفاق رسمي خلال الأشهر القليلة المقبلة.

الجهود الأميركية الدبلوماسية في المنطقة وزيارة المبعوث الأميركي جاءت بعد زيارة قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن منذ أسبوعين، وكل الزيارات تتم بغطاء كامل من البيت الأبيض، في حراك أميركي واضح بعد تراجع الدور الأميركي وانشغال الإدارة بملفات دولية وإقليمية كبرى.

تاريخياً، وتحديداً عام ١٩٧٨، عارضت السعودية اتفاق «كامب ديفيد» الذي أبرم بين مصر و«إسرائيل»، ومن ثم أعلنت السعودية موقفها تجاه القضية الفلسطينية بمبادرة قدمتها باسم «المبادرة العربية»، تلاها عدد من المواقف السعودية السياسية تجاه قضية التطبيع، جاءت على لسان مسؤولين سعوديين شرط إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فما الذي تغير في الموقف السعودي؟ وفي أي سياق يمكن قراءة الزيارات المكوكية والحراك الدبلوماسي الأميركي في المنطقة هذه الفترة؟

الجهد الأميركي المنصب حالياً يفسّر أن إدارة بايدن أعادت حساباتها من جديد تجاه ملفات في المنطقة، ويأتي بعد الانفتاح السعودي الإيراني وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ما شكل خطوة مفاجئة لكثير من الأطراف، بعدما فشلت الإدارات الأميركية المتعاقبة في صناعة حلف وكيان موازٍ لإيران من خلال جلب «إسرائيل» إلى جانب دول عربية عبر توقيع اتفاقيات تطبيع رسمية معها.

من الواضح أن السياسة السعودية الجديدة تشهد حالاً من التحول الواضح، وهي سياسة قائمة على تصفير المواجهة وبناء علاقات جديدة متوازنة بعيداً من حال الصدام، والمتابع للسياسة السعودية الجديدة يدرك تماماً أن طبيعة هذا التحول ومستواه ليس سياسياً، بل هو اقتصادي أيضاً، إذ إن استمرار الصراعات الدائمة شكل للسعودية حال استنزاف وتراجعاً لدورها في المنطقة.

استعجال الإدارة الأميركية توسيع دائرة التطبيع ونطاقه ومحاولات جلب السعودية إلى محور «إسرائيل» قبل الانتخابات الأميركية بدا واضحاً، إذ تنشغل الأوساط الأميركية وحراكها الدبلوماسي في المنطقة بتوسيع مشروع اتفاقيات التطبيع مع «إسرائيل» وجلب السعودية إليها، لكنّ مثل هذا المخطط يصطدم بموقف سعودي واضح بضرورة إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية.

الإصرار السعودي على هذه المسألة بالتحديد يعطي دلالة واضحة على أن مؤشرات مسار الخلاف ستزداد أكثر خلال الفترة المقبلة بين السعودية وإدارة بايدن، وخصوصاً بعد دخول الصين على خط القضية الفلسطينية واستقبالها مؤخراً الرئيس الفلسطيني واستعداد بكين للقيام بدور عملي واضح في الملف الفلسطيني.

هذا الأمر يعطي مؤشراً على أن مسار التنافس بين أميركا والصين بدأ بالفعل في هذا الملف وملفات أخرى، وهذا يفسر أن النشاط الأميركي الآني مهمة صعبة أمام كل هذه العوامل والمعطيات المهمة، وخصوصاً بعد فقدان أوراق الضغط والقوة أصبح الحال ليس كما كان في السابق.

من الصعب أن ترضخ السعودية في هذه المرحلة لأي ضغوط أميركية في ملف التطبيع.

وبعيداً من هوية الإدارة الأميركية التي تحكم أو الإدارة القادمة التي ستحكم أميركا، بات واضحاً أن سلوك السياسة الخارجية السعودي الجديد قائم على البراغماتية وتحقيق المصالح في الدرجة الأولى.

المعادلة الجديدة في المنطقة تتمترس خلف موقف سعودي واضح من القضية الفلسطينية وسلوك إسرائيلي يرفض الإقرار بالحقوق الفلسطينية في ظل حال من التوتر وعدم الرضا الأميركي عن نتنياهو وحكومته الحالية، والذي لم يدعَ حتى الآن إلى لقاء رسمي مع الرئيس الأميركي، ما يعكس اضطراب العلاقة بين إدارة بايدن ونتنياهو، إذ تعتبر حكومته عقبة كبيرة لها في المنطقة، ما أدى إلى فشل المخطط الأميركي في المنطقة ونشوء حلف جديد يضم الصين وروسيا وإيران ودولاً أخرى، ويقوم على الانفتاح وتصفير المشكلات وإعادة بناء المنطقة من جديد.

لجوء الإدارة الأميركية إلى الضغط على الدول العربية من أجل القبول بـ«إسرائيل» نابع من سببين:

الأول: أميركي داخلي ينطلق من حال التأييد ودور اللوبي الصهيوني المؤيد والفاعل جداً والمؤثر في الكونغرس الأميركي، والذي يمارس ضغوطاً على الإدارة لتنفيذ توجهاته.

الثاني: استراتيجي خارجي نابع من فقدان الثقة الأميركية بأي أطراف في المنطقة، ما عدا «إسرائيل»، باعتبارها، وفق قناعتها، تشكل امتداداً للهيمنة الغربية، وتعتبر وجودها في المنطقة وجوداً لمركز متقدم للولايات المتحدة، وتعتبرها الضمانة الأوفر لها أمنياً واستراتيجياً وعسكرياً.

تسير المنطقة في اتجاه مشهد مختلف تماماً عن رغبة الإدارة الأميركية الحالية، وهذا يسجّل من خلال التحرك الواضح لعدد من الدول نحو الصين، وطبيعة هذا التحرك ستؤدي إلى نوع من الموازنة في المواجهة الأميركية وعدم الانصياع إلى الرغبات الأميركية ورفض الضغوط الجارية، لكن نجاح هذا المسار يحتاج أيضاً إلى موقف عربي موحد من الدول العربية، بعيداً من السلوك الفردي لكلّ دولة على حدة وإنهاء المنافسات العربية القائمة.

في حسابات الربح والخسارة تجاه مشروع توسيع دائرة التطبيع مع «إسرائيل»، ستختار السعودية الإصرار على شروطها ومواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية أكثر انطلاقاً من موقعها كدولة تحتل مكانة في العالم الإسلامي، وستحافظ على سياستها الخارجية، ولن يكون بمقدورها التفريط أو الانجرار إلى الضغوط الأميركية، لأن ذلك سيضعفها كثيراً ويضعها في موقف محرج للغاية.

انفتاح السعودية على إيران في الآونة الأخيرة أعطاها ورقة قوة القبول والرفض أكبر وأكثر من ذي قبل، ونجاحها في التخلص من مثل هذه الأزمة العالقة دفعها إلى التقدم أكثر في طرح موقفها بشكل واضح تجاه مشروع التطبيع. وفي المقابل، أصبح الموقف الإسرائيلي أضعف.

الخلاصة، قوة إيران في المنطقة كدولة صاحبة مشروع، وإنجازاتها السياسية والدبلوماسية الأخيرة مع الانفتاح السعودي عليها برعاية صينية، معناهما أن «إسرائيل» باتت في موقف أضعف بكثير مما كانت عليه سابقاً، وخصوصاً أننا نعيش في عصر جديد، فالمتابع للسياسة الإيرانية يدرك أن إيران تفكر بعقل إمبراطوري متميز، ونجاح السياسة الخارجية الإيرانية وتحقيق إنجازات واضحة في هذا الصدد أعطاها أحقية كبيرة، وساهم في تقدم مشروعها ودورها ومكانتها في المنطقة وتراجع مشروع التطبيع، ولعل أهم وأبرز القضايا التي عززت موقف إيران خلال السنوات الطويلة الماضية وحتى الآن هو دعمها الكبير الواضح للقضية الفلسطينية المقاومة سياسياً ومالياً وعسكرياً.

جنين ونقطة التحول

ناصر قنديل

– شكلت معركة جنين التي امتدّت لقرابة اثنتي عشرة ساعة، بين قوى المقاومة وجيش الاحتلال، مشهداً ملحمياً استحضرت فيه المقاومة وعلى رأسها كتيبة جنين، كما وصف المحللون في كيان الاحتلال، ما سبق وشهدته غزة وما شهده جنوب لبنان. والمقصود تطوّر العمليات الى مستوى يتيح تكبيد قوات الاحتلال خسائر تجعل قرار الانسحاب على الطاولة مرة تلو مرة.

– التطوّر الذي حملته مواجهات جنين، باعتراف قادة الكيان يمثل نقطة تحول في مواجهات الضفة، ليس بسبب ظهور العبوات الناسفة في عمليات المقاومة خلال مواجهة قوات الاحتلال فقط، بل بما يقف خلف هذه العبوات وما رافقها من مؤشرات تقول بأن المقاومة تقوم بتطوير قدراتها وتكتيكاتها، لتلاقي ما سبق وعرفته تجارب المقاومة في جنوب لبنان وغزة التي انتهت بالتحرير. ومأزق جيش الاحتلال في الضفة الغربية أنه لا يملك خيار الانسحاب، لأن احتلال الضفة الغربية والقدس مصدر شرعية الكيان عقائدياً، ولا توجد حكومة تمتلك مشروعية البحث في الفكرة وليس في الجرأة على تنفيذها، ومصير اسحق رابين لا

يزال ماثلاً أمام كل من يتحمّل مسؤولية سياسية في الكيان لما ينتظره إذا قرّر المخاطرة بالتصادم مع المشروع العقائدي الصهيوني. وهذا حدث عندما كانت الحياة السياسية في الكيان لا تعرف بعد غالبية آتية من مناخات التطرّف الديني والقومي.

– الذي سيجري عملياً، هو تصاعد المواجهات في الضفة الغربية، حيث لا يملك أي من الطرفين، المقاومة والاحتلال، فرصة التراجع أو التهاون، حيث المقاومة تترجم خياراً استراتيجياً يلاقي حالة نهوض شعبي وشبابي خصوصاً، عبّر عن نفسه خلال سنتين متصلتين وأكثر، وكانت معركة سيف القدس قبل عامين وأكثر إحدى تجلياته، وتحققت خلال هذه المسيرة المتصاعدة التي فشل الاحتلال في وقفها، وحدة ساحات الضفة وغزة والقدس، ولو استمرّت أي من جولات المواجهة لوقت أطول كانت لاقت تفاعلاً من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما جرى خلال معركة سيف القدس، أو تفاعلاً من جبهات تتمركز فيها قوى مقاومة ضمن محور أعلن التزامه بفلسطين ومقاومتها، خصوصاً من لبنان وسورية، كما حدث خلال معركة الأقصى التي شهدها الربيع الحالي وأطلقت خلالها صواريخ من الجبهتين جعلت قيادة جيش الاحتلال تعيد حساباتها. وقد أظهرت معركة ثأر الأحرار التي بدأها جيش الاحتلال، لفك هذا الترابط عبر استهداف حركة الجهاد الإسلامي ومحاولة إخراجها من ساحة الاشتباك، أن قدرة الردع الإسرائيلية قد فقدت القدرة على رسم المعادلات والصمود أمام ما باتت تمثله قوى المقاومة على جبهات مختلفة، وأن النتائج المترتبة على كل محاولة لترميم قدرة الردع المتهالكة سوف تجعل تآكلها واهتراءها أسرع وأقوى.

– بالمقابل لا يملك جيش الاحتلال فرصة التراجع، خصوصاً مع المكانة المؤثرة لجماعات التطرّف في مركز القرار الإسرائيلي، وكل نظريات إنشاء الحرس الوطني وتوسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية والرهان على دور القوة المفرطة في توفير فرص الحياة أمام مشاريع الاستيطان؛ وما قالته مواجهات جنين أن كل نظريات توسيع الاستيطان ونظريات بناء الميليشيات، لن يكتب لها النجاح ما لم يتمّ تغيير موازين القوى بوجه المقاومة في الضفة، حيث قالت معركة جنين إن مساحة سيطرة الاحتلال وحرية تحرّك وحداته سوف تضيق تدريجياً، وتتوسّع مقابلها الرقع الجغرافية الخارجة عن سيطرة الاحتلال، وهذا سوف ينعكس حكماً على البيئة الأمنية للمستوطنات التي سوف يحكمها قانون موضوعي يفرض عليها التقلص نحو التمركز، والابتعاد عن ممرات ومناطق يملك فيها الفلسطينيون كثافة سكانيّة وحالة نهوض شبابية مقاومة، ما يعني أن المسار الطبيعي المرتقب تحوّل الضفة الغربية الى ثلاث كتل جغرافية، تتوسط كل منها مدن جنين ونابلس والخليل، وتنحصر الكتل الاستيطانية بينها في تجمعات كبيرة، وهذا يعني ولادة أكثر من غزة في الضفة، وتلك بداية انهيار تاريخية لا جغرافية وحسب، للكيان، وأكبر تعبير عن مأزق الوجود، والتحدّي الذي لا يمكن تجاهله ولا تفاديه، بحيث يجد الكيان أن أي حرب كبرى مع شمال الضفة تمتد أياماً ستتكفل بتفجير حرب مع غزة، وأي حرب كبرى مع غزة لا قيمة لها دون التورط بحرب بريّة، وأي حرب برية سوف تعني تحمل خسائر كبيرة، وقد تتسبّب بتفجير مواجهة أقليمية أوسع.

– جنين تفتح مساراً تاريخياً جديداً في المنطقة، وليس فقط في فلسطين، وتقول إن التغيير الجوهري في الموازين والمسارات سوف يبقى نتاج ما يجري في فلسطين.

التراجع الأميركي في ملف تايوان

– لم يكن خافياً أن زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى بكين تمّت من خلال مسعى حثيث من إدارة الرئيس جو بايدن ومتابعة شخصية من الوزير بلينكن، وسط تحفظ صيني يهدف لعدم السماح بالإيحاء بعلاقات طبيعية مع واشنطن في ظل المواقف الأميركية التصعيدية سياسياً وعملياً، سواء عبر التصريحات المتلاحقة بدعم تايوان في أي مواجهة مع الصين، والزيارات المتلاحقة لمسؤولين أميركيين إلى تايوان تصدر خلالها مواقف عالية السقوف لاستفزاز الصين، أو عبر الحديث عن نيات تسليح تايوان، وإقامة أحلاف إقليمية مناوئة للصين وصولاً للتحركات العسكرية الأميركية في المنطقة، ولذلك تريّث الصينيون في الموافقة على ترتيب موعد للزيارة حتى تم التفاوض بين بكين وواشنطن على جدول أعمال الزيارة واستكشاف إمكانية التوصل إلى مواقف وتفاهمات تبرّر القيام بالزيارة.

– الواضح من المواقف التي أعلنها بلينكن في ختام الزيارة هو التبدّل في اللهجة الأميركية تجاه الصين، وخصوصاً في ملف تايوان، حيث يقول بلينكن إن ادارة بايدن ملتزمة بمفهوم الصين الواحدة، وإنها لا تؤيد استقلال تايوان، وإنها تساند المساعي السلمية لتحقيق مفهوم الصين الواحدة، كما تحدث عن عدم رغبة إدارته بتصعيد الأجواء مع الصين وسعيها لتبريد الأجواء ونقل أي خلافات الى المسار الدبلوماسي، وصولاً إلى التأكيد على عدم وجود نيات حظر سلاسل التوريد الصينية إلى الأسواق الأميركية، واعتبار خروج الشركات الأميركية من الصين بالكارثة غير المرغوبة.

– كلام بلينكن بعد شهور من التوتر يقول إن واشنطن غير واثقة من امتلاك الموارد اللازمة، ومن عدم توافر الظروف المناسبة، للمضي قدماً في سياسة التصعيد التي بدأتها منذ مطلع العام بقوة، وإنها وصلت الى النقطة التي عليها أن تقرر فيها، التراجع خطوتين الى الوراء او التقدم خطوة إلى الأمام، فقرّرت بسبب عدم الجهوزية اللازمة للمضي قدماً في التصعيد، أن تتراجع وتدفع بخيار التهدئة وطمأنة الصين، دون أن ننسى علاقة المشهد في جبهة المواجهة مع الصين بالنتائج الكارثية المتسارعة للمواجهة التي تخوضها واشنطن في أوكرانيا مع روسيا، وإدراكها أن الفشل الأوكراني سوف ينعكس حكماً على فرص التصعيد على جبهة الصين.

– في العقل الأميركي التحرّك نحو التهدئة هو خيار تكتيكي في قلب التمسك بالوجهة الاستراتيجيّة للمواجهة، لكن المعطيات التي أملت هذا التراجع سوف تتعزّز وتزداد قوة، وتجعل القرار بالتهدئة يتمدّد مرة تلو مرة، لأن العودة للتصعيد تحتاج ظروفاً وقدرات تزداد تعقيداً وصعوبة.

البناء